الأمم المتحدة

E/2013/70

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٣**

موجز

على الرغم من تحسن الظروف المالية العالمية وتراجع المخاطر على المدى القصير، لا يزال الاقتصاد العالمي بطيء النمو. فبعد هبوط ملحوظ على مدى السنتين الماضيتين، يُتوقع أن يستجمع النشاط الاقتصادي العالمي قواه ببطء في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ وفي عام ٢٠١٤ على خلفية السياسات النقدية التيسيرية المعتمدة في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصادات النامية. ومن المرجح أن تشهد معظم مناطق العالم انتعاشاً معتدلاً للنشاط الاقتصادي، ولكن النمو سيظل دون المستوى، وستظل المكاسب المحققة في مجال العمالة، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو، ضعيفة في أحسن الأحوال. وحتى وإن تراجعت المخاطر القصيرة الأمد المرتبطة بالحالة في منطقة اليورو، وبالإصلاحات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان النامية الكبرى، فإنها لم تختف. وفي الوقت نفسه، ظهرت مخاطر جديدة متوسطة الأمد،

* E/2013/100.

** تتضمن هذه الوثيقة تحديثا لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.II.C.2)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

130613 120613 13-32861 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومنـها الآثـار الـسلبية الـتي يمكـن أن تـنجم عـن التـدابير النقديـة غـير التقليديـة المتخـذة في الاقتصادات المتقدمة النمو على الاستقرار المالي العالمي. فمن شأن هذه المخاطر أن تؤدي مـرة أخـرى إلى تقـويض الانتعـاش الاقتـصادي العـالمي الـضعيف أصـلاً. ولـذلك ينبغـي أن تكـون الأولوية الرئيسية لصناع السياسات على الصعيد العـالمي تقـديم الـدعم الـلازم لتحقيـق انتعـاش عالمي قوي ومتوزان، مع التركيز على تشجيع إيجاد فرص العمل. ومـن الـضروري الرفـع مـن مستوى تنسيق السياسات الدولية للحـد مـن تـداعيات الـسياسات الـسلبية، ولجـم الـسياسات الحمائية، وتـشجيع التعـاون في إصـلاح النظـام المـالي الـدولي، وكفالـة التـدفقات الكافيـة مـن الموارد إلى الاقتصادات النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

نمو عالمي متواضع في عام ٢٠١٣، وتوقع بعض التحسن في عام ٢٠١٤

١ - على الرغم مـن تحسن الظـروف الماليـة العالميـة وتراجـع المخـاطر علـى المـدى القـصير، لا يـزال الاقتـصاد العـالمي بطيء النمـو. فبعـد تراجـع ملحـوظ علـى مـدى الـسنتين الماضـيتين، يُتوقع أن يستجمع النشاط الاقتـصادي العـالمي قـواه ببطء في النـصف الثـاني مـن عـام ٢٠١٣. ومن المرجح أن تشهد معظم مناطق العالم انتعاشاً معتدلاً، ولكـن النمـو سيظل دون المـستوى. فقد عُدلت التوقعات الأساسية المتعلقة بالنمو العالمي في اتجاه الانخفـاض مقارنـة مـع التوقعـات الواردة في منـشور الحالـة والتوقعـات الاقتـصادية في العـالم لعـام ٢٠١٣. ويُتوقـع الآن أن يبلـغ نمـو النـاتج العـالمي الإجمـالي ٢,٣ في المائـة في عـام ٢٠١٣، وهـي نفـس الـوتيرة الـتي شـهدها عـام ٢٠١٢، قبـل أن يتقـوى النمـو تـدريجياً ليـصل إلى ٣,١ في المائـة في عـام ٢٠١٤ (انظر الجدول ١). ولا تزال العديد من الشكوك والمخاطر قائمة، ويمكنـها، إن لم يُخفـف مـن حدتها، أن تقوض النمو العالمي مرة أخرى، مثلما حدث في السنوات القليلة الماضية.

٢ - ومنـذ أواخـر عـام ٢٠١٢، أدت عـدة مبـادرات جديـدة في مجـال الـسياسات اتخذتها البلدان الرئيسية ذات الاقتصادات المتقدمـة النمـو إلى الحـد مـن المخـاطر العامـة، وسـاعدت في استقرار مـستوى الثقـة لـدى المستهلكين وقطـاع الأعمـال والمـستثمرين، ولكـن آثارهـا علـى النمو كانت محدودة للغاية. وفي منطقة اليورو، انخفضت عـلاوات المخـاطر المتعلقـة بالـسندات السيادية في البلدان المثقلة بالـديون انخفاضاً ملحوظاً، غـير أن الاقتـصاد الحقيقـي تثقلـه بـرامج التقـشف وضـعف الإقـراض المـصرفي واسـتمرار الارتيـاب، وبتراجُـع هـذه العوامـل يُتوقـع أن يحدث انتعاش تدريجي جدا ليس إلا. ولا تـزال هنـاك مخـاطر هبـوط كـبير إذا اسـتمرت الحلقـة

المفرغة المشكلة من انخفاض الطلب على الديون وضعف القطاع المصرفي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى تجنب الهاوية المالية وتوسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى تخفيف القيود النقدية، إلى جانب استمرار الانتعاش في قطاع الإسكان، إلى تحسن توقعات النمو. وبينما يُتوقع أن يتقوى الطلب من القطاع الخاص تدريجياً، ستظل الإجراءات التلقائية للتقليل من الإنفاق ودواعي الارتياب المرتبطة بمشاكل الميزانية تلقي بثقلها على الطلب الكلي. وفي اليابان، من المتوقع أن تفضي الإجراءات التي اعتمدتها السلطات النقدية والمالية في إطار سياسة توسع جريئة إلى تقديم بعض الدعم للنشاط الاقتصادي على الأمد القريب. غير أن تلك الإجراءات يمكن أيضاً أن تؤدي إلى تفاقم دواعي الارتياب على الأمد المتوسط فيما يتعلق بمدى القدرة على تحمل الديون العامة.

٣ - ولا تزال البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشهد مستويات من التقدم أقوى بكثير مما تشهده الاقتصادات المتقدمة النمو. ففي إطار مواجهة التباطؤ الاقتصادي لعام ٢٠١٢، قام الكثير من هذه البلدان، بما في ذلك بعض كبار البلدان في شرق آسيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، باعتماد سياسات نقدية أكثر أخذا بنهج التوسع، كما اتبعت نفس النهج، وإن كانت بدرجة أقل، في مجال السياسات المالية. ومن شأن ذلك، إضافة إلى ارتفاع طفيف في الطلب الخارجي، أن يتيح حافزاً للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣. بيد أن انتعاش النمو سيكون أكثر بطئا مما توقعته التقديرات، حيث تواجه الكثير من كبريات الاقتصادات في هذه المجموعة، مثل الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند، تحديات هيكلية هامة. وربما كانت إمكانات النمو في العديد من البلدان النامية أقل مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية؛ فالصين، على سبيل المثال، يُقدر أنها تحولت إلى منحنى للنمو أدنى ولكنه أكثر استدامة وتوازنا. وأما أقل البلدان نمواً فمن المتوقع أن تشهد في عام ٢٠١٣ نمواً أكثر سرعة مما شهدته خلال السنتين الماضيتين. بيد أن وتيرة التوسع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ستظل أكثر بطئا مما كانت عليه خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بسبب فتور الطلب على السلع الأساسية وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية.

الجدول ١

نمو الناتج العالمي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	٢٠١١	٢٠١٢(أ)	٢٠١٣(ب)	٢٠١٤(ب)	تغير التوقعات عن توقعات كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	
					٢٠١٣	٢٠١٤
العالم	**٢,٨**	**٢,٣**	**٢,٣**	**٣,١**	**-٠,١**	**-٠,١**
الاقتصادات المتقدمة النمو	**١,٤**	**١,٢**	**١,٠**	**٢,٠**	**-٠,١**	**صفر**
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٨	٢,٢	١,٩	٢,٦	٠,٢	-٠,١
اليابان	-٠,٦	٢,٠	١,٣	١,٦	٠,٧	٠,٨
الاتحاد الأوروبي	١,٥	-٠,٣	-٠,١	١,٣	-٠,٧	-٠,٤
أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ ١٥	١,٤	-٠,٤	-٠,٢	١,٣	-٠,٧	-٠,٣
أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد	٣,٢	٠,٨	١,١	٢,٢	-٠,٩	-٠,٧
منطقة اليورو	١,٤	-٠,٦	-٠,٤	١,١	-٠,٧	-٠,٣
البلدان الأوروبية الأخرى	١,٦	١,٩	١,٧	٢,٢	٠,٢	٠,٣
البلدان المتقدمة النمو الأخرى	٢,٥	٢,٦	٢,٠	٢,٧	صفر	-٠,٣
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	**٤,٥**	**٣,٢**	**٣,١**	**٣,٧**	**-٠,٥**	**-٠,٥**
جنوب شرق أوروبا	١,١	-١,١	١,٠	١,٨	-٠,٢	-٠,٨
رابطة الدول المستقلة وجورجيا	٤,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٩	-٠,٥	-٠,٥
الاتحاد الروسي	٤,٣	٣,٤	٢,٩	٣,٥	-٠,٧	-٠,٧
الاقتصادات النامية	٥,٨	٤,٦	٥,٠	٥,٤	-٠,١	-٠,٢
أفريقيا	١,٠	٥,١	٤,٦	٥,١	-٠,٢	صفر
شمال أفريقيا	-٥,٦	٥,٦	٣,٦	٤,٤	-٠,٥	-٠,١
شرق أفريقيا	٦,٣	٦,١	٦,٢	٦,٣	٠,١	٠,٢
وسط أفريقيا	٥,١	٥,٥	٥,٣	٥,٤	٠,٦	٠,٩
غرب أفريقيا	٦,١	٦,٤	٦,٧	٦,٩	٠,١	٠,١
الجنوب الأفريقي	٣,٩	٣,٦	٣,٩	٤,٤	-٠,١	صفر
شرق وجنوب آسيا	٦,٩	٥,٥	٥,٨	٦,١	-٠,٢	-٠,٢
شرق آسيا	٧,١	٥,٩	٦,١	٦,٣	-٠,١	-٠,٢
الصين	٩,٢	٧,٨	٧,٨	٧,٧	-٠,١	-٠,٣
جنوب آسيا	٦,٤	٣,٩	٤,٧	٥,٤	-٠,٣	-٠,٣
الهند	٧,٥	٥,١	٥,٥	٦,١	-٠,٦	-٠,٤

	٢٠١١	٢٠١٢(أ)	٢٠١٣(ب)	٢٠١٤(ب)	تغير التوقعات عن توقعات كانون الثاني/يناير ٢٠١٣: ٢٠١٣	٢٠١٤
غرب آسيا	٦,٨	٣,١	٣,٤	٣,٨	٠,١	٠,٣-
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤,٣	٣,٠	٣,٦	٤,٢	٠,٣-	٠,٢-
أمريكا الجنوبية	٤,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٢	٠,٥-	٠,٢-
البرازيل	٢,٨	٠,٩	٣,٠	٤,٢	١,٠-	٠,٢-
المكسيك وأمريكا الوسطى	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٤,١	صفر	٠,٥-
البحر الكاريبي	٢,٧	٢,٥	٣,٠	٣,٧	٠,٧-	٠,١-
أقل البلدان نموا	٣,٤	٣,٨	٥,٨	٥,٧	٠,١	٠,٢
بنود المذكرة:						
التجارة العالمية(ج)	٦,٩	٢,٧	٣,٥	٥,٠	٠,٨-	٠,١
نمو الناتج العالمي مع معاملات الترجيح المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية	٣,٧	٣,٠	٣,١	٣,٨	٠,٢-	٠,٢-

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تقديرات جزئية.

(ب) تنبؤات تستند جزئيا إلى مشروع لينك (LINK).

(ج) تشمل السلع والخدمات.

أسواق العمل: الآلام مستمرة في منطقة اليورو

٤ - لا تزال حالة العمالة تمثل تحدياً رئيسياً في عدد كبير من الاقتصادات، ذلك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتوسع بوتيرة أقل بكثير من إمكاناته. ففي البلدان المتقدمة النمو، تعاني أجزاء من منطقة اليورو من أشد معدلات البطالة وطأة، إذ لا تزال تلك المناطق تمر بحالات انكماش حاد للنشاط الاقتصادي في خضم برامج تقشف مالي صارمة (انظر الشكل ١). ففي أوائل عام ٢٠١٣، ارتفع معدل البطالة إلى ٢٦,٧ في المائة في إسبانيا، وإلى ٢٧,٢ في المائة في اليونان، مع تجاوز معدلات البطالة في صفوف الشباب ٥٩ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معدلات البطالة في ارتفاع في بلدان أخرى من منطقة اليورو، مثل إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وفنلندا. وبلغ متوسط البطالة في منطقة اليورو مستوى جديداً غير مسبوق هو ١٢,١ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٣، ويُتوقع أن يبلغ ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وأما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجع معدل البطالة، وإن كان لا يزال مرتفعاً بالمعايير التاريخية، ويُعزى الانخفاض جزئيا إلى حدوث تراجع كبير في مشاركة القوى العاملة. ولا تزال البطالة الطويلة الأمد في مستويات قريبة من

أعلى مستوياقما التاريخية. ويُتوقع أن يستمر بعض التحسن في الفترة المشمولة بالتوقعات، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

الشكل ١

معدلات البطالة في بلدان مختارة متقدمة النمو: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ – آذار/مارس ٢٠١٣

(النسبة المئوية للقوة العاملة، معدلة موسميا)

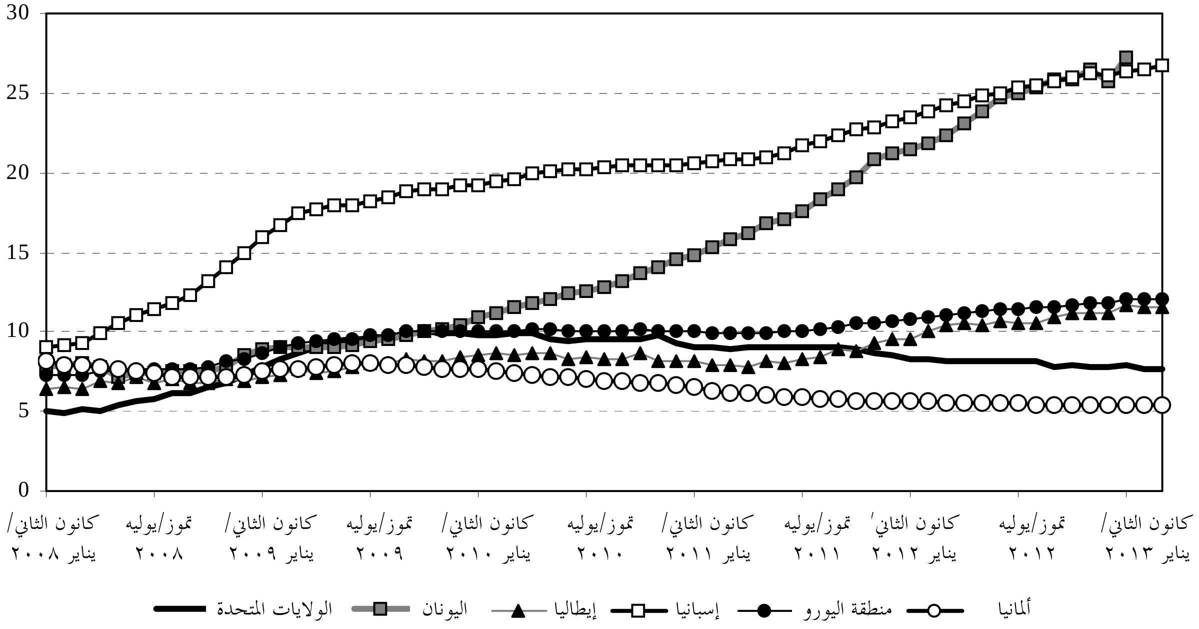

المصدر: المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية، ومكتب الولايات المتحدة للإحصائيات العمالية.

٥ - في معظم المناطق النامية، لم تعان أسواق العمل من ضعف الطلب بنفس القدر كما في الاقتصادات المتقدمة النمو. بل إن معدلات البطالة في بعض الاقتصادات الناشئة انخفضت إلى ما دون المستويات التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية، ولا سيما في أمريكا الجنوبية وشرق آسيا. وفي كلتا المنطقتين، حافظت حالة العمالة على قوقما في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الأخير. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال العمالة تمثل مشكلة رئيسية في العديد من البلدان الأفريقية، على الرغم من معدلات النمو التي كانت مرتفعة نسبياً على مدى السنوات القليلة الماضية. وتواجه البلدان النامية العديد من التحديات الهيكلية القائمة في سوق العمل، مثل انخفاض معدلات المشاركة، ولا سيما في صفوف النساء، وارتفاع معدلات

البطالة بين الشباب، وكبر حجم القطاعات غير النظامية، وارتفاع نسب الوظائف المتدنية النوعية، وبطء نمو الإنتاجية. ولا تزال نسب العمالة إلى عدد السكان منخفضة بشكل خاص في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وقد شهدت انخفاضا كبيراً في جنوب آسيا في السنوات الأخيرة.

من المتوقع أن تشهد التجارة انتعاشاً معتدلا

٦ - من المتوقع أن تنتعش التجارة الدولية انتعاشا معتدلا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بعد البطء الذي شهدته في عام ٢٠١٢، الأمر الذي ينسجم مع الانتعاش الطفيف المتوقع حدوثه في الطلب الإجمالي العالمي. وواضح أن النسبة بين نمو التجارة العالمية ونمو الناتج العالمي ربما تكون في مستوى أدنى مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.

٧ - وانخفض في عام ٢٠١٢ حجم التجارة العالمية انخفاضاً حاداً، حيث لم يتجاوز ٢,٧ في المائة، نتيجة للتباطؤ المتزامن في الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة النمو والكثير من كبريات البلدان النامية. ففي أوروبا، انكمش الطلب على الواردات تحت ضغط التدابير التقشفية وانخفاض الاستدانة في القطاع الخاص وارتفاع البطالة. وأُصيب نمو الواردات بوهن ملحوظ أيضاً في بعض كبريات الاقتصادات الناشئة، مثل الصين، الأمر الذي كان له أثر قوي على الصادرات من البلدان النامية الغنية بالموارد. ومن المتوقع أن يشهد حجم التجارة العالمية نمواً طفيفاً في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣,٥ في المائة، قبل أن يتقوى فيصل إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وهذا التوقع يعكس توقعات عن حدوث انتعاش معتدل في الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة النمو ومعظم المناطق النامية، ولا سيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أسعار السلع الأساسية تواجه ضغوطاً نحو الانخفاض

٨ - لا تزال أسعار السلع الأولية على الصعيد الدولي مرتفعة بالمعايير التاريخية، ولكنها تواجه ضغطاً نحو الانخفاض في الفترة المشمولة بالتوقعات. ففي عام ٢٠١٣، يُتوقع أن ينخفض مؤشر السعر الإجمالي للسلع الأساسية انخفاضاً هامشياً بسبب ضعف الطلب العالمي. ويُتوقع حدوث المزيد من الانخفاض بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، حيث يُرجح أن يرتفع بشكل ملحوظ المعروض من الفلزات والنفط، ومن المتوقع أن يتقوى الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

٩ - ولقد ظلت أسعار خام البرنت مرتفعة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، مع أن الكميات المعروضة ظلت تتجاوز الطلب بعد تفعيل المملكة العربية السعودية لجزء كبير من

قدراهتا الاحتياطية في العام الماضي. ومن المتوقع، بوجه عام، أن يكون متوسط سعر النفط في عام ٢٠١٣ ما قدره ١١٠ دولارات للبرميل، أي أقل بقليل مما كان في عام ٢٠١٢. وبانخفاض طلب البلدان المتقدمة النمو على النفط، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية والعراق زيادة الإنتاج، يُتوقع أن ينخفض المتوسط السنوي لسعر النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل الواحد في عام ٢٠١٤. بيد أن تجدد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع علاوات المخاطر المتعلقة بأسعار النفط.

١٠ - ومن المتوقع أن تخف أسعار السلع الأساسية الزراعية في عام ٢٠١٣ بفضل تحسن العرض. فقد شجع الارتفاع النسبي لأسعار المواد الغذائية الأساسية في السنوات الأخيرة المزارعين على توسيع المساحات المزروعة. وعلى النقيض من ذلك، يُتوقع أن يرتفع متوسط أسعار الفلزات والمعادن ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٣، الأمر الذي يُعزى جزئياً إلى انتعاش مُتوقع في النشاط الصناعي العالمي في غضون العام. غير أن ارتفاع الإنتاج في بعض الحالات، مثل إنتاج الألومنيوم والنحاس، سيحد من ارتفاع الأسعار. ويُتوقع أن تنخفض أسعار المعادن إلى حد ما في عام ٢٠١٤ في ظل استمرار المعروض منها في التوسع وتدني نمو الاستثمار في الصين.

ازدياد تباطؤ التضخم العالمي

١١ - على الرغم من قيام المصارف المركزية الرئيسية بتخفيف هائل للقيود النقدية، لا يزال معدل التضخم مكبوح الجماح في جميع أنحاء العالم، ويعكس ذلك جزئيا وجود فجوات كبيرة في الناتج وارتفاعا في معدلات البطالة. ومن المتوقع أن يزداد تراجع التضخم العالمي ليصل إلى نسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، مقابل ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وينتج هذا الانخفاض أساسا عن انخفاض نسبي للتضخم في الولايات المتحدة وأوروبا نظرا لضعف الطلب، واستمرار مستويات عالية من البطالة، والتحكم في أسعار الطاقة والأغذية. وفي المقابل، يُتوقع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن يرتفع التضخم بسرعة من ٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، إذ تضع أسعار المنافع العامة والأجور الاسمية والإنفاق العام ضغطا على الأسعار يدفع بها نحو الارتفاع. وسيرتفع متوسط التضخم في الاقتصادات النامية ارتفاعا طفيفا من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وستنجم هذه الزيادة عن عوامل دورية، بما في ذلك وقوع تحسن في الطلب في أجزاء من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك عن تدابير السياسة العامة التي تنفذ لمرة واحدة مثل تخفيض الإعانات المتعلقة بالوقود والزيادة في الحد الأدنى للأجور. وستستمر اقتصادات متنوعة، لا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا،

في مواجهة معدلات تضخم مرتفعة، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع توقعات التضخم، والنمو الائتماني السريع، والاختناقات الهيكلية من قبيل حالات النقص في الطاقة. ومن المتوقع في عام ٢٠١٤ أن تظل ضغوط تضخم على الصعيد العالمي معتدلة حتى في الوقت الذي يتقوى فيه النشاط الاقتصادي، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ومن المرجح أن تشهد معظم المناطق النامية انخفاضا معتدلا في التضخم مع الانخفاض الطفيف لأسعار السلع الأساسية الدولية.

زيادة تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات الناشئة؛ ومخاطر تلوح في الأفق

١٢ - تشهد الظروف المالية العالمية استقراراً في الأشهر الأخيرة، إذ خفضت مبادرات جديدة متعلقة بالسياسات اتخذت في الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك توسيع إضافي للسياسات النقدية غير التقليدية، من مخاطر حدوث تطورات غير متوقعة في الأجل القريب بالنسبة للاقتصاد العالمي. وقد أدى كل من زيادة السيولة العالمية وارتفاع إقبال المستثمرين على المخاطرة إلى زيادة في أسعار الأصول في البلدان المتقدمة النمو، وأديا في الوقت ذاته أيضا إلى ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال نحو الاقتصادات الناشئة. وطغت على هذه التدفقات الاستثماراتُ في حافظات الأسهم، ولا سيما في ديون الشركات. واستفادت كبريات الشركات في العديد من الاقتصادات الناشئة من انخفاض تكاليف الاقتراض. وعرفت أسواق السندات في بلدان شرق آسيا، وكذلك في تركيا والمكسيك، تدفقات داخلة كبيرة على نحو خاص في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣. وتعززت أيضا تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي نحو الاقتصادات الناشئة منذ منتصف عام ٢٠١٢.

١٣ - ومن المرجح أن يتواصل الاتجاه التصاعدي لتدفقات رأس المال الخاص نحو الاقتصادات الناشئة لأن اختلافات كبيرة في النمو وأسعار الفائدة ستستمر في الأجل القصير. غير أن البيئة الحالية المتميزة بانخفاض أسعار الفائدة على الصعيد العالمي، واعتدال التقلبات، وارتفاع إقبال المستثمرين على المخاطرة، تشكل مخاطر كبيرة للاقتصادات الناشئة. ومن شأن زيادة إضافية في التدفقات الداخلة لرأس المال أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملات المحلية، ونمو ائتماني مفرط، وتكوّن فقاعات كبيرة من الديون وأسعار الأصول. وتتزايد فعلا ديون الشركات والديون بالعملات الأجنبية في أجزاء من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا اتجاه قد يؤدي، إن هو استمر، إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالميزانية وزيادة قابلية التأثر بالأزمات.

١٤ - وعلى النقيض من تدفقات رأس المال الخاص، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية بنسبة ٦ في المائة من حيث القيمة الاسمية في عام ٢٠١٢. ومن حيث القيمة

الحقيقية، هذه هي المرة الأولى التي تنخفض فيها المساعدة الإنمائية الرسمية في سنتين متتاليتين منذ عام ١٩٩٧. ويعزى معظم الانخفاض إلى تدني المساهمات المقدمة من البلدان الأوروبية، التي كان العديد منها يواجه قيودا مالية شديدة.

الشكل ٢

سعر الصرف الفعلي الاسمي في اليابان واقتصادات ناشئة مختارة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢- آذار/مارس ٢٠١٣ (الرقم القياسي: أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ = ١٠٠)

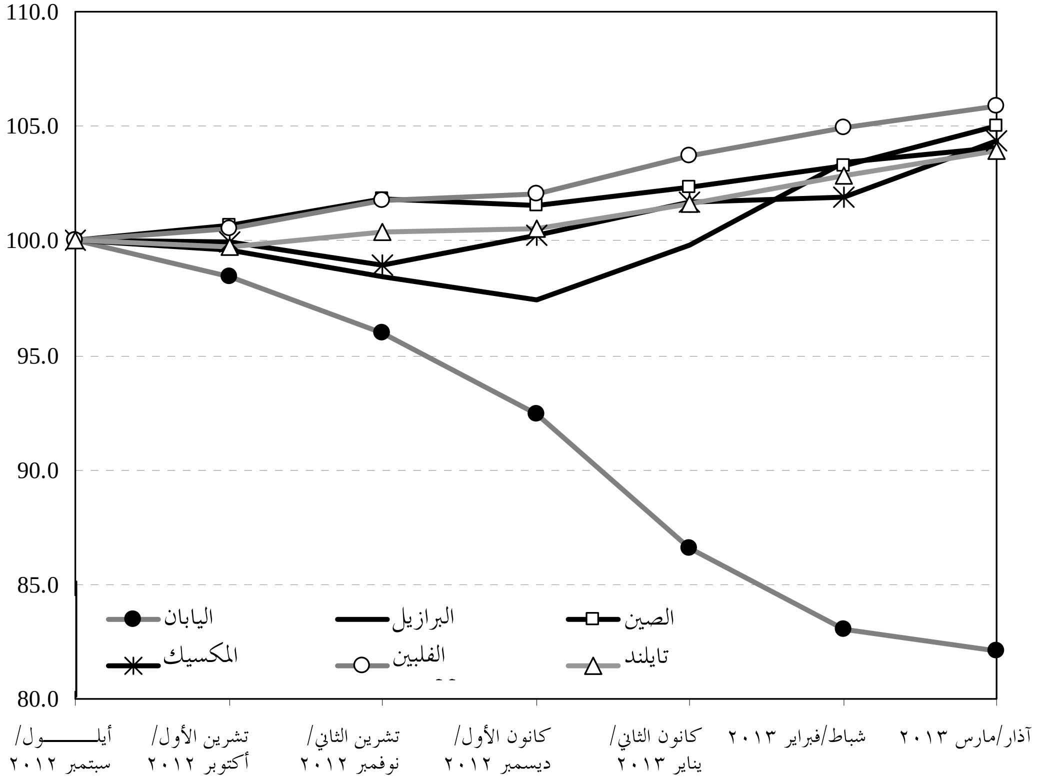

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، استنادا إلى بيانات مستمدة من مصرف التسويات الدولية.

أسعار الصرف: قيمة الين تنخفض بشكل حاد؛ وضغط على العملات في الاقتصادات الناشئة في اتجاه الارتفاع

١٥ - شهدت الأشهر التسعة الماضية اتجاهين رئيسيين في أسواق العملات الدولية، ناتجين عن توسيع السياسات النقدية غير التقليدية المتبعة في الاقتصادات المتقدمة النمو وانخفاض العزوف عن المخاطرة بين المستثمرين. أولا، انخفضت قيمة الين الياباني انخفاضا حادا مقابل جميع العملات الرئيسية في أعقاب التغييرات الأساسية التي أُدخلت في استراتيجية سياسة البلد

النقدية (انظر الشكل ٢). فقد انخفضت قيمة الين مقابل الدولار بنسبة ٢٢ في المائة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و نيسان/أبريل ٢٠١٣. وثانيا، ارتفعت تدريجياً قيمة عملات العديد من كبريات الاقتصادات الناشئة منذ أواخر عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع التدفقات الداخلة لرأس المال. وكانت الضغوط في اتجاه ارتفاع قيمة العملات الوطنية كبيرة على نحو خاص في البرازيل وتايلند والفلبين والمكسيك. وتعززت كذلك تدريجيا قيمة الرينمينبي الصيني، إذ وصل في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ إلى أعلى قيمة له مقابل الدولار في ١٩ سنة. وأعرب صانعو السياسات في عدة اقتصادات ناشئة عن شواغل إزاء التحولات في القدرة التنافسية المرتبطة بالتقلبات الأخيرة في أسعار الصرف، وما يترتب على ذلك من أثر سلبي على قطاعات التصدير المحلية. ويضع الضعف الحاد للين ضغطا شديداً على الصناعات التصديرية لبعض بلدان شرق آسيا (لا سيما جمهورية كوريا)، ولكن حجم هذا الأثر غير مؤكد. ولما كان من المتوقع أن تزداد تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات الناشئة في الفترات المقبلة، يرجح أن تستمر الضغوط في اتجاه ارتفاع قيمة العملات الوطنية، ولا سيما في البلدان التي تحسنت فيها الآفاق الاقتصادية.

التوقعات الإقليمية

الاقتصادات المتقدمة النمو

١٦ - سجل اقتصاد الولايات المتحدة نموا معتدلا في الربع الأول من عام ٢٠١٣ بعدما عرف ركودا في نهاية عام ٢٠١٢. فقد حدث تحسن ملموس من عدة أوجه، منها تحقيق مكاسب كبيرة في أسعار الأسهم، والانتعاش الملحوظ في سوق الإسكان، وتحقيق نمو معتدل في العمالة. وتعزى أوجه التحسن هذه إلى حد كبير إلى عمليات الشراء المتواصلة للسندات الطويلة الأجل التي يقوم بها المصرف الاحتياطي الاتحادي وموافقةِ الكونغرس على الحفاظ على نحو دائم بمعدلات ضريبية متدنية لأغلبية الأسر المعيشية. ومع ذلك، يتوقع أن يرهق تفعيل التخفيضات الآلية لحجم الإنفاق الحكومي في آذار/مارس ٢٠١٣ الاقتصاد في ما تبقى من السنة. وهذا ما سيقيد الانتعاش الهش في الاستهلاك الخاص واستثمار المؤسسات التجارية. ويتوقع أن يظل الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين باهتا في عام ٢٠١٣. ومن الناحية الإيجابية، يتوقع الحصول على دعم متواصل من المصرف الاحتياطي الاتحادي الذي تعهد بالحفاظ على سياسة نقدية مناسبة للغاية إلى حين انخفاض معدل البطالة إلى ٦,٥ في المائة. ويتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، أي أقل من ٢,٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تخف عملية الحد من المديونية في الأسر المعيشية والقطاعات المالية على نحو تدريجي خلال السنوات

المقبلة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين شروط الإقراض، وتخفيف قيود الائتمان، وتعزيز الإنفاق الاستهلاكي، إذ من المنتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤.

١٧ - ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ وبنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك بعد زيادة بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٢. فقد استحدثت الحكومة الجديدة في أوائل عام ٢٠١٣ مجموعة من الحوافز تهدف إلى تعزيز الطلب المحلي. وتتكون هذه المجموعة من ميزانية تكميلية للزيادة في إنفاق الحكومة المركزية تبلغ ١٠,٣ تريليونات ين (حوالي ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وأسلوب جديد للتخفيف من القيود النقدية استحدثه مصرف اليابان. وتحاول السياسة الجديدة دفع معدل التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ليصل إلى ٢ في المائة في غضون سنتين من خلال رفع قيمة مشتريات المصرف السنوية من سندات الحكومة اليابانية إلى ٥٠ تريليون ين. ويتوقع المصرف أن خفض عائدات الأوراق المالية الطويلة الأجل والاعتماد الرسمي لعملية ترمي إلى تحسين مستوى التضخم سيجعل توقعات التضخم ترتفع، مما سيشجع الاستهلاك والاستثمار. ومن المتوقع أن يصبح تضخم أسعار الاستهلاك إيجابيا وأن يصل إلى معدل ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ و ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، بافتراض أن الزيادة المقررة في معدل ضريبة الاستهلاك في نيسان/أبريل ٢٠١٤ ستنفذ. ومن المتوقع أيضا أن يرتفع قليلا معدل الأجور. ومن المنتظر أن ينخفض متوسط معدل البطالة من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وذلك أساسا بسبب الانخفاض المستمر في حجم القوة العاملة. ومن المتوقع أن يدعم ارتفاع دخل الأسر المعيشية المتأتي من العمل الاستهلاكَ الخاص، ولا سيما في عام ٢٠١٤. وسيسهم الانخفاض الحاد الذي حدث مؤخراً في قيمة الين في انتعاش معتدل للصادرات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

١٨ - ولا تزال أوروبا الغربية غارقة إما في ركود أو، في أحسن الأحوال، في ظروف نمو منخفض للغاية. ففي الربع الأخير من عام ٢٠١٢، انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حادا في معظم البلدان؛ وعلى الرغم من تحسن الثقة، يقدر أن النشاط الاقتصادي واصل انخفاضه في معظم البلدان خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. ولئن كان متوقعا أن ينتعش النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ينتظر أن تفضي البداية الضعيفة وتدني الزخم إلى سنة أخرى من النمو الضعيف أو السلبي. وينتظر أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ بعد أن انخفض بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. ولا يتوقع سوى نمو قليل يقدر بنسبة ١,١ في المائة للعام ٢٠١٤. ولئن كان النمو ضعيفا عموما، لا يزال هناك تنوع كبير في الأداء. إذ من المتوقع أن ينمو اقتصاد ألمانيا

بمعدل ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ واقتصاد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمعدل ٠,٧ في المائة، لكن ينتظر أن تسجل فرنسا معدل نمو قريبا من الصفر، فيما سينكمش الاقتصاد في إسبانيا بنسبة ١,٧ في المائة وإيطاليا بنسبة ١,٥ في المائة. ومن المتوقع أن تشهد البلدان التي تمر بأزمات (باستثناء أيرلندا) انكماشا أسوأ بكثير. وتعوق النمو عدة عوامل: التقشف المالي، ولا سيما في البلدان التي تمر بأزمات؛ وضعف النظم المصرفية التي تواصل تشديد شروط الإقراض؛ والتدني الاستثنائي للطلب فيما بين بلدان المنطقة؛ وآثار عدوى أزمة الديون السيادية التي تضر بالثقة على نطاق المنطقة. وتظل الحلقة التفاعلية السلبية بين أوضاع الديون السيادية الضعيفة وهشاشة القطاع المصرفي نشطة، وكذلك الحال بالنسبة للدورة الانحدارية للتقشف، وضعف النمو، وعدم تحقيق الأهداف المالية المنشودة، وزيادة التقشف. وقد أدى ضعف النمو إلى تزايد معدلات البطالة بالنسبة لمعظم بلدان أوروبا الغربية. ويتوقع أن يرتفع معدل البطالة في منطقة اليورو من ١١,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، وأن يبلغ الذروة في عام ٢٠١٤، إذ سيبلغ متوسط السنة كلها ١٢,٨ في المائة. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم أكثر بسبب الفجوة الكبيرة في الناتج وتراجع ضغوط أسعار الطاقة.

١٩ - وستظل الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تشهد نموا ضعيفا في عام ٢٠١٣، على الرغم من توقع أن تنتعش وتيرة النمو في النصف الثاني من العام. والمتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي من معدل ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وقد دخلت بلدان ثلاثة، هي الجمهورية التشيكية وسلوفينيا وهنغاريا، في مرحلة ركود في عام ٢٠١٢، وقد يزداد الاقتصاد السلوفيني انكماشا في عام ٢٠١٣. وسيؤدي طول فترة الضعف في منطقة اليورو إلى تراجع صادرات أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى داخل المنطقة. وعلى الرغم من أن تدابير المصرف المركزي الأوروبي المتعلقة بالسيولة خففت من الضغط على المصارف الأم في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (التي توفر نسبة كبيرة من الإقراض في المنطقة من خلال الفروع المحلية)، تواصل تلك المصارف التقليل من الاستدانة عبر الحدود، مما يؤدي إلى وضع قيود على الحدود الائتمانية المتاحة للمنطقة. ولا يزال الطلب المحلي ضعيفا بسبب ضعف أسواق العمل، وركود الأجور الحقيقية، والتقشف المالي. وعلى الرغم من اعتماد سياسات نقدية متساهلة، لا يزال الائتمان الخاص ضعيفا. ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في بولندا أكثر ليصل إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وبالنسبة للاقتصادات في أوروبا الوسطى التي هي أصغر حجما وموجهة نحو التصدير، يتوقع معدل نمو قريب من الصفر،

بينما قد تنمو اقتصادات دول بحر البلطيق بمعدل متوسطه حوالي ٣ في المائة. وانخفض التضخم في أوائل عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن يظل معتدلا على المدى القصير.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٢٠ - من المتوقع أن يظل الأداء الاقتصادي في بلدان رابطة الدول المستقلة وجورجيا متفاوتا في عام ٢٠١٣. ويُرتقب أن ينمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي في رابطة الدول المستقلة وجورجيا بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. ولكن إذا تحسنت البيئة الاقتصادية العالمية تدريجيا، من المتوقع أن يتحسَّن النمو ليبلغ نسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. ولا تزال الآفاق المستقبلية لمصدِّري الطاقة الرئيسيين في المنطقة وثيقة الصلة بأسعار السلع الأساسية الدولية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، مما يؤكد ضرورة تنويع الأنشطة الصناعية. أما النمو الاقتصادي في الاتحاد الروسي، الذي يؤثر إلى حد كبير على البلدان المجاورة في رابطة الدول المستقلة في إطار المعاملات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات المالية، فمن المتوقع أن يتباطأ أكثر ليتراجع من ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ نتيجة للظروف العالمية الصعبة. ويمضي الطلب المحلي في تباطؤ أيضا بسبب تدني مستوى الثقة واعتدال نسب التضخم. ويُتوقع أن تظل نسب النمو منخفضة في أوكرانيا وبيلاروس. وقد أتاحت وفرة السيولة العالمية فرصة أمام بلدان رابطة الدول المستقلة للوصول إلى الأسواق المالية. إلا أن أوكرانيا، التي تتحمل عبء سداد ديون خارجية ضخمة في عام ٢٠١٣، قد تظل بحاجة لأن يدعم صندوق النقد الدولي ميزان مدفوعاتها. وقد تتسارع وتيرة النمو بشكل طفيف في أذربيجان، وذلك بفضل القطاع غير الطاقي أساساً. أما بلدان آسيا الوسطى، فستواصل تسجيل معدلات نمو مرتفعة بفضل الإيرادات الهامة من الصادرات والإنفاق المالي. وقد يتسارع النمو في كازاخستان بفضل استغلال حقل نفطي جديد من كبريات الحقول في بحر قزوين. وسيظل النشاط الاقتصادي في أرمينيا وأوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان يستفيد من دعم التحويلات المالية التي يقوم بها العمال المهاجرون. ومن المتوقع أن تكون اتجاهات معدلات التضخم في منطقة رابطة الدول المستقلة متفاوتة في عام ٢٠١٣ وأن تشهد تباطؤا تدريجيا في الاتحاد الروسي.

٢١ - وستمر بلدان جنوب شرق أوروبا بسنة أخرى من السنوات الشحيحة من حيث الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١٣ بعد أن دخلت عدة اقتصادات منها في مرحلة ركود في عام ٢٠١٢. وسيسجل الناتج المحلي الإجمالي في جنوب شرق أوروبا، الذي تقلص بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٢، نسبة نمو قدرها ١ في المائة فقط في عام ٢٠١٣، ومن

المتوقّع أن يشهد تحسنا طفيفا ليصل إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعكس ضعف الأداء الظروف الخارجية غير المواتية ووهن الطلب المحلي. وأما في إيطاليا وسلوفينيا واليونان، التي تشكِّل وجهات تصدير هامة ومصادر للاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية بالنسبة لبلدان جنوب شرق أوروبا، فلا يزال الضعف الاقتصادي المستمر يمثل عبئا يُلقي بظلاله على الآفاق الاقتصادية للمنطقة على المدى القريب. كما أن ارتفاع معدلات البطالة وركود الأجور إلى جانب تقليص المؤسسات التجارية والأسر المعيشية لديونها وعدم تنامي فرص الإقراض تشكّل عوامل معيقة للاستهلاك الخاص والاستثمار. كما أن هامش التصرف السياسي المتاح أمام اقتصادات المنطقة محدود نظرا إلى أنها تحاول إعادة إقامة حواجز ضريبية فضلا عن القيود المفروضة على سياساتها النقدية بسبب ارتباطها الرسمي وغير الرسمي بعملة اليورو. ولا تزال المنطقة معرّضة بشدة لتداعيات الحالة التي يوجد فيها القطاع المصرفي اليوناني.

الاقتصادات النامية

٢٢ - من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأفريقي بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعكس هذا الرقم تخفيضاً طفيفا بـ -٠,٢ نقطة مئوية للتوقعات المتصلة بسنة ٢٠١٣، ويُعزى ذلك أساسًا إلى الأثر السلبي لتباطؤ اقتصادات البلدان المتقدمة النمو على النشاط الاقتصادي. وتشير التوقعات المنظورة إلى أن محفزات النمو تشمل التكثيف من الزيادات في نواتج قطاع الموارد الطبيعية، التي تتطلب زيادة النفقات المالية، ولا سيما في مشاريع البنى الأساسية. وسيستفيد غرب أفريقيا، ولا سيما نيجيريا، من استمرار ارتفاع أسعار النفط رغم حدوث بعض الانخفاض في الناتج. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تتقوى أكثر الروابط التجارية والاستثمارية التي تقيمها أفريقيا مع الاقتصادات الناشئة والنامية. وفي جميع أنحاء المنطقة، يدعم ارتفاع الدخل والنمو الحضري تنامي الطلب المحلي، مما يساعد على الحد من التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية. ونتيجة لذلك، فإن زيادة تنويع الاقتصاد، ليشمل قطاع الخدمات، على سبيل المثال (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء)، سيظل عاملا مساعدا على تحقيق نمو اقتصادي أقوى. وفي شرق أفريقيا، ستسهم هذه القطاعات، إلى جانب القطاع المصرفي المتنامي، في استمرار مرحلة التوسع الاقتصادي، ولا سيما في كينيا. وأما في الجنوب الأفريقي، فمن المتوقع أن يتحسن النمو ببطء، مثقَلاً بالوضع في جنوب أفريقيا التي تواجه تحديات هائلة على مستوى سوق العمل. ولا يزال ارتفاع معدلات البطالة، بالتوازي مع شيوع العمالة الناقصة على نطاق واسع، يشكلان تحديا رئيسيا للسياسات العامة في العديد من البلدان. ومن المتوقع أن يصبح متوسط معدل

التضخم أكثر اعتدالا بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية والاعتدال النسبي لأسعار النفط. غير أن هذه المسألة لا يمكن أن تحجب حقيقة أن عدة بلدان، مثل السودان وملاوي، لا تزال تشهد معدلات تضخم مرتفعة للغاية. وتواجه مصر مزيجا من المشاكل المتمثلة في ارتفاع الأسعار، ودعم المواد الذي لم يعد يمكن تحمُّله، وتدني الاحتياطيات من العملات الأجنبية. وتشمل التهديدات التي تلوح في الأفق تباطؤا أكثر حدة للاقتصاد العالمي تكون له آثار سلبية على التجارة والسياحة والتحويلات المالية، وأثر سلبي أعمق على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب المشاكل المالية التي تشهدها البلدان المتقدمة النمو، وأحوال المناخ السيئة.

٢٣ - ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في شرق آسيا قليلا في المستقبل المشمول بالتوقعات عقب التباطؤ الملحوظ الذي شهدته المنطقة منذ منتصف عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة نسبة نمو قدرها ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، ولكن هذه النسبة أدنى بكثير من نسبة ٧,١ في المائة المسجّلة في عام ٢٠١١. ويرتقب أن يستند هذا التحسن الطفيف على النمو القوي للطلب المحلي والانتعاش التدريجي للصادرات في ظل التحسن البطيء للأوضاع العالمية. والأرجح أن مسار النمو الاقتصادي في الصين قد تراجع أيضا. فالحكومة الجديدة تركز على الانتقال إلى نمو اقتصادي أكثر توازنا وإنصافا واستدامة، وأصبحت الحكومة تُولي اهتماما للتحديات الهيكلية الكامنة التي يواجهها الاقتصاد. وعند الأخذ في الحسبان نسبة النمو المسجَّلة في الربع الأول من السنة والتي كانت أدنى من التوقعات، يرتقب أن تسجّل الصين على امتداد سنة ٢٠١٣ نسبة نمو قدرها ٧,٨ في المائة، وهي نفس النسبة المسجلة سنة ٢٠١٢. أما اقتصادات المنطقة ذات المداخيل الأعلى والموجّهة بشكل كبير نحو التصدير، فمن المرجّح أن تشهد انتعاشاً طفيفاً خلال المستقبل المنظور بالتزامن مع تسارع وتيرة الطلب العالمي. إلا أن نسب النمو في هذه الاقتصادات ستظل أدنى بكثير من إمكاناتها الكامنة، ولا سيما في جمهورية كوريا. وأما في إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا، فمن المتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي على قوة زخمه إلى حد كبير بفضل حيوية الاستهلاك والطلب على الاستثمار. وفي معظم الاقتصادات، سيستفيد الطلبُ المحلي من الدعم الذي يتيحه استقرار ظروف سوق العمل، والزيادات الهامة في دخل الأسر المعيشية، والسياسات النقدية التيسيرية. ومن المتوقّع أن يشهد متوسط تضخم الأسعار الاستهلاكية زيادة طفيفة لا تتجاوز ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣ نظرا إلى أن تواصل تدني أسعار السلع الأساسية في العالم، الذي تزامن مع ارتفاع قيمة معظم العملات الوطنية، يساعد على الحد من الضغوط التضخمية. ومن المتوقع أن تصبح السياسات المالية والنقدية أقل تيسيراً بقليل في

المستقبل المنظور مع أن المصارف المركزية ستظل غير راغبة في رفع أسعار الفائدة خوفًا من الزيادة في دخول رؤوس الأموال.

٢٤ - وبعد أن شهدت منطقة جنوب آسيا تباطؤا حادا خلال العامين الماضيين، من المتوقع أن تشهد انتعاشا طفيفا. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ وبنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وسيعتمد الانتعاش جزئيا على الارتفاع في الطلب الخاص عقب التخفيف من ضوابط السياسات النقدية في الآونة الأخيرة، والتحسن التدريجي للصادرات في ظل التحسن البطيء للظروف العالمية. إلا أن العوامل الهيكلية، مثل الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، والعجز المالي الضخم، والتقلبات السياسية، والظروف الأمنية الهشة، والضغوط على مستوى النقل والطاقة، ستُبقي على مستويات النمو والاستثمار دون المطلوب. وفي الهند، تباطأ النمو على امتداد سنة كاملة ليبلغ ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢ بسبب استمرار ضعف الاستثمارات، والتباطؤ الكبير في استهلاك الأسر المعيشية وتباطؤ الصادرات. ومع أنه من المرجح أن يكون النمو الاقتصادي في الهند قد بلغ أدنى مستوى له، فإن الانتعاش سيكون أبطأ مما كان متوقعا في السابق لأن التوقعات تشير إلى أن النشاط الاقتصادي سينمو بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٤. ولا يزال الأداء الاقتصادي متفاوتا جدا في باقي المنطقة، حيث من المتوقع أن تتراوح نسبة النمو في عام ٢٠١٣ بين ناقص ٠,٣ في المائة في جمهورية إيران الإسلامية وبين أكثر من ٦ في المائة في بنغلاديش وسري لانكا. أما السياسة النقدية فهي تواجه قيودا ناجمة عن استمرار الارتفاع الكبير في معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية، الذي يُتوقع أن يبلغ ما متوسطه ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. أما النقص في إمدادات الطاقة، والتوقعات بارتفاع نسب التضخم، والتعديلات في الأسعار المقنّنة للوقود والكهرباء، فهي لا تزال تمارس ضغوطا تدفع الأسعار إلى الأعلى. كما أن هامش السياسات المالية محدودٌ بسبب العجز الكبير في الميزانيات الذي يفوق ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات.

٢٥ - وتباطأ النمو الاقتصادي في غرب آسيا في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ أساسًا بسبب ضعف الطلب الخارجي، ولا سيما من منطقة اليورو. وأصبحت معظم البلدان المصدِّرة للنفط تعتمد بصورة متزايدة على القطاع غير النفطي القليل التنوع كمصدر للنمو الاقتصادي. وتباطأ النشاط الاقتصادي أيضا في البلدان المستوردة للنفط، التي أثقلت كاهلها فواتير الواردات المرتفعة، مما أدى إلى ضعف الطلب وتقلُّص الهامش المتاح أمام السياسات العامة. وتضررت تركيا وإسرائيل بشكل خاص من جراء تدهور البيئة الخارجية وشهدتا انخفاضا كبيرا في نسبة النمو على امتداد السنة. ومن المتوقع أن يشهد متوسط النمو

الاقتصادي الإقليمي ارتفاعا طفيفا من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ بفضل إنتاج الغاز في إسرائيل وانتعاش الطلب الخاص في تركيا. وإذا افترضنا أن يحدث انتعاش تدريجي في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو اعتبارا من النصف الثاني من عام ٢٠١٣، فيُتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي الإقليمي ليصل إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وقامت عدة بلدان من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بخفض إنتاجها النفطي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢ لامتصاص العرض الزائد في السوق والمساعدة على رفع الأسعار. وبالنسبة لمعظم بلدان المجلس، تدعم النفقات العامة الضخمة المستمرة في القطاعين النفطي وغير النفطي الاستثمار والاستهلاك. ولا تزال الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية تلقي بظلالها على واقع المخاطر في المنطقة، ولا سيما في البلدان المجاورة. وقد ظلت الاستثمارات والتجارة والسياحة واهنة في الأردن ولبنان.

٢٦ - ويتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لترتفع من ٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وسيكون المحفّز الرئيسي لذلك هو تحسُّن الطلب المحلي ولا سيما الإنفاق الاستثماري. ويتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في المكسيك وأمريكا الوسطى بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، أي بنفس وتيرة السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، سيظل للتطورات التي يشهدها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تأثير كبير على معدلات النمو. وفي أمريكا الجنوبية، سترتفع نسبة النمو لتصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ بالتزامن مع الزخم التدريجي الذي يشهده اقتصاد الأرجنتين والبرازيل. ومن المتوقع أن تسجّل البرازيل نسبة نمو قدرها ٣ في المائة مدفوعة بانتعاش الطلب على الاستثمار عقب التخفيف من ضوابط السياسة النقدية وخفض تكاليف الطاقة والضرائب على المرتبات. أما في الأرجنتين، فإن قطاع الزراعة هو الذي سيدفع عجلة الانتعاش الاقتصادي لكن ثقة أصحاب المشاريع التجارية لا تزال مهزوزة. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد منطقة البحر الكاريبي بنسبة ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٣، أي بـ ٠,٥ نقطة مئوية أكثر من عام ٢٠١٢. وفي جميع أنحاء المنطقة، لا يزال الطلب المحلي يعتمد على دعم أسواق العمل القوية، ولا سيما في أمريكا الجنوبية والمكسيك. وانخفض معدل البطالة الإقليمي إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ وهي أدنى نسبة مسجّلة منذ عدة سنوات، ومن المرجّح أن تظل هذه النسبة منخفضة في الأجل القصير. وشهد الوضع المالي الإقليمي تدهورا طفيفا في عام ٢٠١٢، ولا تزال الديون العامة مرتفعة في بلدان منطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان، ولا سيما في أمريكا الجنوبية، تحتفظ بهامش يسمح بتبني سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية. وتبدو آفاق

التضخم مستقرة إلى حد ما، رغم أن التوقعات تشير إلى ارتفاع نسب التضخم نسبيا في عام ٢٠١٣ نتيجة لاتباع سياسات نقدية تيسيرية أكثر في بعض البلدان.

٢٧ - ومن المتوقَّع أن تنمو اقتصادات أقل البلدان نموا بشكل ملحوظ من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. ويعزى هذا التحسُّن أساسا إلى تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية في السودان واليمن، بعد أن شهدت البلدان انكماشا اقتصاديا حادا خلال السنتين الماضيتين. وستواصل البلدان المصدِّرة للنفط والمعادن الاستفادة من الارتفاع النسبي في أسعار السلع الأساسية والاستثمارات في القدرات الإنتاجية الجديدة. إلا أن هذه البلدان لا تزال معرّضة للمخاطر الناجمة عن التقلبات المفاجئة والكبيرة في الطلب على السلع الأساسية. ولئن كان للصادرات الهامة من السلع الأساسية الأولية بعض الآثار الإيجابية على نطاق أوسع على مستوى الحد من الفقر وزيادة الدخل، فإن عدم توزيع هذه الفوائد بشكل أكثر إنصافا لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في عدة بلدان من أقل البلدان نموا. وفي العديد من أقل البلدان نموا، يهيمن القطاع الزراعي على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقلب أداء الاقتصاد الكلي بسبب الاعتماد على الأحوال الجوية ومستويات المحاصيل. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن تشهد غامبيا قفزة في النمو الاقتصادي من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ نتيجة لجني محاصيل زراعية هامة. وعموما، بالنسبة لأقل البلدان نموا، سيؤدي الأداء القوي للنمو الاقتصادي إلى ارتفاع نصيب الفرد من النمو بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وإن كان هذا الارتفاع لا يرقى إلى الزيادة اللازمة لإحداث تخفيض ملحوظ في مستويات الفقر.

الشكوك والمخاطر

٢٨ - لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه شكوكا كبيرة تصاحبها المخاطر التي ما زالت تتجه سلبا. وقد درس تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣، الذي صدر في كانون الثاني/يناير، ثلاثة مخاطر عالمية كبرى وحلل آثارها المحتملة على النمو العالمي، وهذه المخاطر هي: التفاقم الكبير للأزمة في منطقة اليورو؛ وتردي الولايات المتحدة في الهاوية المالية؛ والتراجع الحاد لبعض كبريات الاقتصادات النامية. ومنذ ذلك الوقت طرأ تحسن في بعض هذه المجالات، حيث تضاءلت المخاطر القصيرة الأجل ولكنها لم تختف تماما. وفي ما يلي آخر تطورات هذه المخاطر الثلاثة.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، برزت مخاطر وشكوك جديدة ولا سيما ما تعلق منها بالمدى المتوسط. أولا، التدابير النقدية التي تزداد توسعا والمتخذة في الاقتصادات المتقدمة قد تكون لها آثار سلبية خطيرة على استقرار الحالة المالية في المستقبل. فالإجراءات الجديدة الجريئة

المتعلقة بالسياسات التي اعتمدتها اليابان، على سبيل المثال، يمكن أن تساعد على عكس مسار الضعف الاقتصادي في البلد، ولكنها تنطوي أيضا على بعض المخاطر ومواطن الشك، الأمر الذي اتضح بالفعل من الانخفاض الحاد لقيمة الين. ثانيا، إن طول فترة النمو المتواضع في كثير من الاقتصادات، مع ارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية الاستثمار، يحتمل أن تكون قد أدت إلى انخفاض ملحوظ للناتج المحتمل في العالم في المدى المتوسط. وهذه العوامل وغيرها من المخاطر، بما فيها تلك التي تنشأ خارج النطاق الاقتصادي (مثل المخاطر الجيوسياسية والكوارث الطبيعية)، يمكن أن تعرقل الانتعاش العالمي الذي لا يزال ضعيفا. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة أقل بكثير مما تتنبأ به التوقعات الأساسية.

تضاءلت مخاطر منطقة اليورو، ولكنها لا تزال قوية

٣٠ - لا تزال الأزمة في منطقة اليورو تشكل عامل خطر رئيسي على الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن بعض الإجراءات السياساتية الأخيرة خفضت بعضا من المخاطر القصيرة الأجل. وبوجه خاص، خفض كثيراً برنامج المعاملات النقدية المباشرة وغيره من المبادرات السياساتية التي نفذها البنك المركزي الأوروبي منذ أواخر عام ٢٠١٢ من المخاطر السيادية ومخاطر تفكك منطقة اليورو. ولهذا السبب لم يسبب المأزق السياسي في إيطاليا وإنقاذ المصرف القبرصي إلا اضطرابات محدودة.

٣١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك مخاطر مصرفية ومالية لا يستهان بها. ولا يزال عدد كبير من المصارف هشا وذا ميزانية ضعيفة ويمكن أن يواجه الإعسار. وفي الحقيقة زاد الإنقاذ الذي جرى مؤخرا للمصرف القبرصي من مخاطر القطاع المصرفي بزيادته لاحتمالات الاندفاع إلى سحب الودائع من المصارف. ولذلك أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إنشاء اتحاد مصرفي يشمل المنطقة، ولكن لا تزال هناك شكوك كبيرة بشأن إطاره الزمني وشكله النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من التجزؤ في الأحوال المالية في المنطقة برمتها على الرغم من تحسن السيولة المصرفية. وتتسم شروط الإقراض في بلدان الجنوب بصرامتها الشديدة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولكنها أيسر بشكل ملحوظ في أجزاء أخرى من المنطقة. وتؤدي الحالة المستمرة من انعدام الفرص الكافية للحصول على التمويل في البلدان التي تمر بأزمات إلى إعاقة النشاط الاقتصادي، وتفاقم حدة البطالة، وقد تهدد الانتعاش.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، لم تتمكن بعد العائدات السيادية من كسر دوامة التردي التي نشأت بين ضبط أوضاع المالية العامة والانكماش الاقتصادي. وترتبط المخاطر على الجبهة

المالية في المقام الأول بعدم تحقيق البلدان لأهدافها المالية وباضطرارها إلى اتخاذ تدابير تقشفية إضافية. وسيكون على البلدان الداخلة بالفعل في إطار برامج للمساعدة أن تتبع التدابير المتفق عليها لضبط أوضاع المالية العامة وإعادة الهيكلة. وقد تصبح هذه التدابير أشد وطأة، ولا سيما في ضوء الحل القاسي للأزمة القبرصية الأخيرة الذي أظهر أن تقديم المساعدة أمسى أمراً لا يحظى بكبير تأييد. والتساؤل الرئيسي في البلدان التي ليست داخلة في إطار برامج للمساعدة هو ما إذا كانت هذه البلدان سترغم على اعتماد تدابير جديدة لاحتمال عدم تمكنها من أن تحقق أهدافها الحالية في تخفيض العجز.

تجنب الهاوية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار قدر كبير من الشك

٣٣ - في الولايات المتحدة، تم تجنب الأثر الكامل للهاوية المالية عندما تم التوصل إلى اتفاق في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن تخفيضات الضرائب الموروثة من عهد بوش، وجرى بموجبه تمديد معظم هذه التخفيضات لا كلها. ولكن الكونغرس لم يتوصل إلى اتفاق على خطة جديدة لتخفيض العجز، الأمر الذي أثار تخفيضات تلقائية للإنفاق (اقتطاعات) في جميع القطاعات، تبلغ قيمتها ١,٢ تريليون دولار على مدى السنوات التسع القادمة. وبالنسبة للفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠١٣، يقدر التخفيض الناتج عن ذلك بمبلغ ٨٥ بليون دولار. وفي التوقعات الأساسية، يفترض أن يستعاض عن الاقتطاعات في نهاية السنة المالية الحالية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) باتفاق جديد يتضمن مزيجا من بعض الزيادات الضريبية وتخفيضات للإنفاق أقل من تلك المطبقة في الاقتطاعات المالية. ويفترض كذلك أن الكونغرس سيرفع سقف الدين في أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٤ - ومع ذلك لا يزال هناك قدر كبير من الشكوك والمخاطر. إذ قد يؤدي المأزق السياسي إلى عدم التمكن من رفع سقف الدين وقد تستمر سياسة الاقتطاعات المالية إلى عام ٢٠١٤ وما بعده. ومن المخاطر الأخرى أن القطاع الخاص يبدي مرونة أقل مما كان متوقعاً تجاه الاقتطاعات المالية. وإذا حصل أي من هذه الأمور، سيكون النمو الاقتصادي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أقل بكثير مما يرد في التوقعات الأساسية. وقد يؤدي مأزق السياسات العامة وزيادة التقشف المالي إلى تآكل ثقة المستهلكين والمؤسسات التجارية، مما يؤدي إلى الضعف في إنفاق المستهلكين وضعف الاستثمار والتوظيف من جانب المؤسسات التجارية. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تقويض الانتعاش في قطاع الإسكان.

لا يزال خطر المزيد من التباطؤ في كبريات الاقتصادات النامية قائما

٣٥ - شهدت بلدان نامية عديدة، بما في ذلك الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند، تباطؤوا كبيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العامين الماضيين، وذلك بسبب مجموعة من الأوضاع الخارجية الضعيفة والعوائق المحلية. وحسبما يرد في التوقعات الأساسية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، يتوقع أن تصبح هذه الاقتصادات أكثر قوة في بعض الحالات، مثل البرازيل والهند، وأن يتحقق لها الاستقرار في بلدان أخرى، مثل الصين. بيد أن خطر المزيد من التباطؤ الكبير لا يزال قائما بالنسبة لبعض الاقتصادات.

٣٦ - وفي الصين، على سبيل المثال، أصبح النشاط الاقتصادي في حالة معتدلة من جديد في الربع الأول من عام ٢٠١٣، حيث تباطأ النمو إلى ٧,٧ في المائة من سنة لأخرى وإلى ١,٦ في المائة من ربع سنة إلى آخر. وبينما تتنبأ التوقعات الأساسية أن يستقر النمو بين ٧ و ٨ في المائة في السنوات القادمة، لا يمكن أن يُستبعد حدوث تباطؤ يصل إلى ٥ في المائة. وترتبط المخاطر الرئيسية التي تواجه اقتصاد الصين بفقاعة سوق الإسكان، وتصاعد الأنشطة المصرفية الموازية، وانعدام الشفافية في الدين الحكومي المحلي، وازدياد القدرات على نحو مفرط في الكثير من القطاعات الصناعية الرئيسية، والصعوبات التي تعترض إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية. ولم تحقق السلطات الصينية سوى تقدم محدود حتى الآن في معالجة هذه التحديات المترابطة على الرغم من تواصل بذل الجهود في مجال السياسات. وبعد فترة قصيرة من الاستقرار، بدأت أسعار المساكن ترتفع من جديد في عام ٢٠١٢، مما أدى إلى اتخاذ دفعة جديدة من التدابير الصارمة في أوائل عام ٢٠١٣. وتزايد خلال السنوات الأخيرة الدين الحكومي المحلي من خلال أدوات التمويل الخاصة، والأنشطة المصرفية الموازية، التي تتفادى القواعد التنظيمية وإجراءات الإشراف التي تخضع لها الأعمال المصرفية التقليدية. ويقدر أن حجم القروض من القطاع المصرفي الموازي كان يتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بدرجة عالية على الاستثمار الموجه من جانب الحكومة. وهذا يعني أن العمليات الجارية لإعادة الهيكلة الاقتصادية التي تهدف إلى رفع نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تنطوي على خطر إبطاء النمو بسرعة كبيرة. وفي غياب اتخاذ إجراءات سياساتية حازمة يمكن أن تتألف حلقة مفرغة بين بقاء الناتج المحلي الإجمالي على وتيرة متواضعة من النمو وتصاعد المخاطر المالية بحيث يؤدي كل عامل منهما إلى تفاقم الآخر. وعلى النحو المبين في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم للعام ٢٠١٣، فإن انخفاض النمو في الصين إلى نحو ٥ في المائة سيكون له أثر ملموس على النشاط الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية.

التحديات المتعلقة بالسياسة العامة

٣٧ - لا تزال الأولوية العليا لسياسات الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء العالم هي تقديم الدعم اللازم لتحقيق انتعاش قوي على الصعيد العالمي، مع التركيز على تشجيع إيجاد فرص العمل. ولكن التوجهات والخيارات السياسية المعمول بها في كل بلد من البلدان ينبغي أن تستند إلى الظروف الخاصة بكل بلد، مع مراعاة المفاضلات المحتملة والقيود المؤسسية وكذلك القيود العائدة إلى الموارد. وفي الوقت نفسه، ينبغي الرفع من مستوى التنسيق الدولي للسياسات بهدف التخفيف من انتقال التداعيات الناتجة عن السياسات السلبية من بلد إلى آخر، والحد من الإجراءات الحمائية، وتعزيز التعاون في إصلاح النظام المالي الدولي، وضمان التدفقات الكافية من الموارد في اتجاه أقل البلدان نموا.

السياسات المالية

٣٨ - يُتوقع أن يستمر تشدد الموقف المالي في معظم البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٣، وتمثل اليابان الاستثناء البارز، بيد أنه يُتوقع أن تخف درجة هذا التشدد في بعض البلدان في عام ٢٠١٤. وفي الولايات المتحدة، بدأ سريان تخفيضات الإنفاق التلقائية في آذار/مارس ٢٠١٣. ويتوقع تراجع الإنفاق الحكومي الحقيقي بشكل ملحوظ، بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، ثم مرة أخرى بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٤، على الرغم من إمكانية خفض بعض هذه التخفيضات في اتفاقات لاحقة في أواخر عام ٢٠١٣. وفي منطقة اليورو، لا تزال البلدان التي تمر بأزمة مديونية أو بضائقة الديون تخضع لبرامج موسعة لضبط أوضاع المالية العامة، ولكن تم تمديد الجدول الزمني لتحقيق الأهداف في بعض الحالات. ويتوقع أن تعتمد البلدان التي تواجه ضغوطا مالية محدودة، مثل ألمانيا، موقفا ماليا أكثر حيادية. ودخل الاتفاق المالي الجديد للاتحاد الأوروبي، الذي يحد من العجز الهيكلي في الميزانيات الحكومية، حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ولذلك ستظل السياسة المالية في المنطقة صارمة على مدى السنوات القليلة القادمة. وتخالف حكومة اليابان التوجه السائد في الاقتصادات المتقدمة بإصدارها مجموعة من الحوافز المالية تقارب نسبة ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٣، وذلك على الرغم من أن ما لديها من عجز وديون يعدان من أكثرها ارتفاعاً في الاقتصادات المتقدمة النمو.

٣٩ - وأدت الشواغل المتعلقة بمدى القدرة على تحمل الديون في المستقبل إلى انتهاج سياسة التقشف المالي في كثير من البلدان المتقدمة النمو. وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، تزداد نسبة الإيرادات الحكومية التي تنفق على مدفوعات الفائدة كلما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية المطاف، يؤدي استمرار الديون في الارتفاع

إلى أزمة مديونية. ولكن القدرة على تحمل الدين لا تحدد ببساطة بمؤشر وحيد هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع قيمة عتبة ثابتة. إذ تعتمد قدرة أي بلد على تحمل الدين على مجموعة معقدة من المتغيرات تشمل، على سبيل المثال، أسعار الفائدة، والنمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين المستحق للمستثمرين الأجانب، وتكوين العملات وهيكل آجال الديون، ومعدل المدخرات المحلية، والأرصدة الخارجية، وتركيبة الإنفاق والإيرادات الحكومية، والبنية الديمغرافية. ويفسر اتساع نطاق هذه المتغيرات سبب وقوع بعض البلدان في أزمة المديونية عند نسبة دين متوسطة، في حين تبقى بلدان أخرى متمتعة بالملاءة المالية في ظل معدل دين أعلى بكثير.

٤٠ - ويتمثل التحدي المالي الذي يواجه مقرري السياسات في معظم البلدان المتقدمة النمو في دعم انتعاش قوي للناتج والعمالة في الأمد القريب، وفي الوقت نفسه كفالة استدامة المالية العامة في الأمد البعيد. ووفقا للدراسات التي أجريت مؤخرا، يبدو أن التأثيرات السلبية للتقشف المالي على الإنتاج والعمالة في البيئة الاقتصادية الراهنة هي أكبر بكثير مما كان متوقعا في الأصل، ولا سيما عندما قامت مجموعة من البلدان بتشديد سياساتها المالية في وقت واحد. ولذلك من المستحسن بالنسبة للبلدان التي تواجه تكاليف تمويل منخفضة ومعدلات بطالة عالية أن تؤجل تدابير التقشف المالي إلى حين انتعاش الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمقرري السياسات أن يضعوا خطة ذات مصداقية للاستدامة المالية. وقد يتعين على البلدان التي تمر بأزمة مديونية أو تواجه تكاليف تمويل مرتفعة أن تبادر بضبط المالية العامة، ولكنها ينبغي أن تحافظ على القدر الكافي من الحماية الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفا وأن تواصل الاستثمار في رأس المال البشري خلال عملها على إدخال الإصلاحات الهيكلية اللازمة من أجل تعزيز الإنتاجية في الأمد البعيد. وينبغي أن تقترن تخفيضات الإنفاق أيضا بتدابير تتعلق بالإيرادات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى منع التهرب الضريبي غير القانوني وأشكال الإصرار على تجنب سداد الضرائب، وهي أمور تسبب في خسارة إيرادات ضريبية تصل إلى مئات بلايين الدولارات كل عام.

٤١ - وعلى النقيض من ذلك، يتوقع أن تقوم معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية باعتماد موقف مالي محايد نسبيا، يصاحبه قليل من التقشف في بعض البلدان، مثل الاتحاد الروسي والبرازيل، وتوسع معتدل في بلدان أخرى مثل جمهورية كوريا والصين. وعلى الرغم من أن قيم العجز المالي الحكومي ومستويات الديون لهذه الاقتصادات أقل من تلك التي تتكبدها الاقتصادات المتقدمة، فإن أوضاعها المالية أضعف بوجه عام مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية. ويلزم في هذه الاقتصادات تعديل هياكل وتشكيل النفقات والإيرادات الحكومية وفقا للأولويات الخاصة بكل بلد. فبالنسبة لبعض

البلدان مثل الصين، يستصوب زيادة حجم الإنفاق العام على شبكة الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم، وتحتاج بلدان أخرى مثل البرازيل والهند، إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار في الهياكل الأساسية. وعلى المدى الطويل، ينبغي استخدام السياسة المالية بما يوفر التوجيه الذي يُستنار به في تغيير النموذج الإنمائي في هذه الاقتصادات في اتجاه الأخذ بنظام أكثر شمولا واستدامة، وذلك عن طريق توجيه الاستثمار العام إلى التكنولوجيا المراعية للبيئة، على سبيل المثال.

٤٢ - وستظل الأرصدة المالية لأقل البلدان نموا تتعرض للضغوط من اتجاهات مختلفة. فلا بد من استمرار الإنفاق العام بهدف التعامل مع مسائل خطيرة متنوعة، بينما تتسم القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية بالضعف في كثير من الحالات. ولما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل جزءا كبيرا من الإيرادات العامة في العديد من أقل البلدان نمواً، فإن هذه البلدان تتأثر تأثرا شديدا بالتوجه نحو الصرامة في ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان المتقدمة النمو.

السياسة النقدية

٤٣ - قامت البلدان الرئيسية ذات الاقتصادات المتقدمة النمو في الآونة الأخيرة بتعزيز تدابيرها في مجال السياسة النقدية، كماً ونوعاً، في محاولة لاستدراك الآثار السلبية المترتبة على السياسات المالية الشديدة الصرامة في الإنتاج والعمالة. ومن المتوقع أن تظل أسعار الفائدة الأساسية في هذه البلدان في مستوى الصفر أو قريبة منه في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وستواصل المصارف المركزية تنفيذ برامج شراء الأصول على نطاق واسع. ومن السمات الرئيسية الجديدة لهذه التدابير المتعلقة بالسياسة العامة الاستراتيجية المفتوحة التي لا تحدد المبلغ الإجمالي ولا مدة عمليات شراء الأصول. وحققت هذه الاستراتيجية نتائج أفضل على ما يبدو من نتائج النهج المتقطعة التي كانت متبعة في السابق في توفير ركيزة أكثر استقرارا لتوقعات الأسواق المالية. وقامت المصارف المركزية الرئيسية أيضا بتحسين اتصالاتها عن طريق صياغة نواياها المتعلقة بالسياسة العامة بشكل واضح للحد من دواعي ارتياب المستهلكين والمستثمرين. فعلى سبيل المثال، جعل المصرف الاحتياطي الاتحادي توجيهاته التطلعية المتعلقة بالمسار المتوقع لمعدل أسعار الفائدة على الأرصدة الاتحادية أكثر وضوحاً، فأشار إلى أن المعدل سيظل في مستواه الحالي المنخفض بشكل استثنائي ما دام معدل البطالة يزيد على ٦,٥ في المائة وما دام معدل التضخم المتوقع أقل من ٢,٥ في المائة. كما حدد مصرف اليابان صراحة هدفه المتمثل في رفع معدل التضخم ليبلغ ٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٤٤ - وهناك تحديات كبيرة تنتظر السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو. ويتمثل أحد الشواغل في معرفة متى وكيف يمكن تخفيف برامج شراء الأصول على نطاق واسع بهدف احتواء التضخم وتجنب مخاطر عدم الاستقرار المالي. فمن الممكن مثلا أن تدعم عمليات الشراء التأخر في عمليات تنظيف الميزانيات العمومية في بعض المصارف، وتؤدي إلى ارتفاع مفرط في أسعار الأصول، وتشجع الاستدانة والمخاطرة. ويمكن أن يؤدي تدني الأوراق المالية في حوزة المصارف المركزية إذن إلى زيادة مفاجئة في معدلات أسعار الفائدة الطويلة الأجل تسفر عن خسائر لدى حملة السندات وعكس ارتفاع أسعار الأصول. ومن ثم ينبغي للمصارف المركزية أن تضع آلية استشرافية للتخفيف من حدة عدم الاستقرار المالي المحتمل عندما تنتهي تلك التدابير غير التقليدية. وينبغي لها أيضا أن تضع خطة خروج سليمة في الأجل المتوسط وأن توفر توجيهات تطلعية فعالة تستند إليها توقعات التضخم.

٤٥ - ويتفاوت الموقف النقدي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي الآونة الأخيرة، قام الكثير من هذه الاقتصادات، كالهند مثلا، بتخفيض أسعار الفائدة لمواجهة تباطؤ النمو، في حين اعتمدت بلدان أخرى أساساً، مثل الصين، على عمليات السيولة دون تخفيض أسعار الفائدة الأساسية. وفي الاتحاد الروسي، ظلت السياسات النقدية تقييدية استجابة لارتفاع معدل التضخم. كما تتفاوت التحديات التي تواجه السلطات النقدية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فلا تزال غالبية هذه الاقتصادات تتطلب موقفا نقديا توفيقيا مرناً لتعزيز النمو، لا سيما الطلب المحلي، حيث لا يزال الطلب الخارجي هزيلا. وقد تتطلب بضع الاقتصادات التي تعاني من ضغوط تضخمية شديدة موقفاً محايدا أو صرامة معتدلة في السياسة النقدية.

٤٦ - ويتمثل أحد التحديات المشتركة بين السلطات النقدية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في معالجة الآثار غير المباشرة للإجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة للتخفيف من القيود النقدية، مثل زيادة التقلبات في تدفقات رأس المال وأسعار السلع الأساسية الدولية وتعرض العملات المحلية لضغوط تؤدي إلى ارتفاع قيمتها. وفي بعض الحالات، قد تضطر السلطات المعنية بالسياسة العامة إلى اللجوء إلى فرض ضوابط على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وتدابير الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي.

تنسيق السياسات على الصعيد الدولي

٤٧ - أكدت مجموعة العشرين في الآونة الأخير من جديد إطار عملها الرامي إلى تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، الذي بدأت تنفيذه في عام ٢٠٠٩. وضمن هذا الإطار، تعهد أعضاء المجموعة التي تواجه حالات عجز في الحسابات الجارية، لا سيما الولايات المتحدة،

بتنفيذ سياسات ترمي إلى دعم المدخرات الخاصة والتحكم في عجز ماليتها العامة. واتفق الأعضاء من البلدان التي تحقق فائضا ماليا على تعزيز المصادر المحلية للنمو، باتخاذ تدابير مثل الحد من العوامل المخلة بالسير العادي للأسواق المالية، وزيادة الإنتاجية في قطاعات الخدمات، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي.

٤٨ - وتراجعت أوجه اختلال الحسابات الجارية في الاقتصادات الرئيسية عن المستويات التي بلغتها قبل الأزمة المالية. فالعجز الخارجي للولايات المتحدة يُقدر بأقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، وهي نسبة أقل بكثير من ذروة ٦ في المائة التي وصل إليها عام ٢٠٠٦. وانخفضت في المقابل فوائض الصين واليابان ومجموعة من البلدان المصدرة للنفط، حيث انخفض فائض الصين من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢ في المائة حاليا. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يركز تنسيق سياسة الاقتصادي الكلي على الصعيد الدولي في الوقت الحالي على تعزيز الانتعاش العالمي وإيجاد فرص العمل، ولكن ليس بالضرورة على استهداف الحسابات الجارية المتوازنة في الاقتصادات الرئيسية في الأجل القصير.

٤٩ - ولا بد أيضا من تنسيق السياسات على الصعيد الدولي لتخفيف الآثار غير المباشرة المترتبة على تدابير السياسة النقدية غير التقليدية المعتمدة في الاقتصادات المتقدمة النمو. ومن مصلحة جهات إصدار الأصول الاحتياطية الدولية وحملتها على حد سواء المحافظة على استقرار قيمة هذه العملات. وفي نفس الوقت، من المهم أيضا بالنسبة لجميع اقتصادات العالم تعزيز النمو الاقتصادي في اقتصادات البلدان الرئيسية التي تصدر العملات الاحتياطية الدولية والتي تعاني من الركود. غير أن هذه السياسات الداعمة للنمو قد يكون لها الأثر جانبي المتمثل في تخفيض قيمة العملات الوطنية. ولذا، فإن إيجاد التوازن بين هذين الهدفين المتلازمين مهمة صعبة على المصارف المركزية الرئيسية. وينبغي كبح التقلبات المفرطة لتدفقات رأس المال والأسعار الدولية للسلع الأساسية، حيث إنها تؤثر سلبا بصفة خاصة في البلدان النامية بسبب صغر حجم أسواقها وقدرتها المحدودة على التحوط.

٥٠ - ولا بد من التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي للمضي قدما في إصلاح النظام المالي الدولي على عدة جبهات. فبعد مضي خمس سنوات من اندلاع الأزمة المالية العالمية، كان التقدم المحرز في الإصلاح التنظيمي المالي بطيئا، وواجه مقاومة متزايدة من جانب دوائر القطاع المالي. وأُحرز بعض التقدم في تعديل المعايير العالمية للأمان المالي في القطاع المصرفي. وأصدر نحو عشرة بلدان أنظمة مالية لتنفيذ اتفاقية بازل الثالثة، وتعهدت بلدان أخرى بالقيام بذلك خلال عام ٢٠١٣. وأُحرز تقدم كذلك في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسندات

المشتقة المتداولة خارج سوق الأوراق المالية. ومن جهة أخرى، لا يزال هدف التخلص من مقولة ''هذا أكبر من أن يفشل'' مسألة معلقة، ولم تصدر بعد توصيات عن مجلس تحقيق الاستقرار المالي فيما يتعلق بمراقبة القطاع المصرفي الموازي وتنظيمه. ويتعين بذل جهود أقوى لمعالجة المسائل المتعلقة بتجنب سداد الضرائب والتهرب الضريبي على الصعيد الدولي، لا سيما عن طريق اللجوء إلى الملاذات الضريبية.

٥١ - ويجب إتمام المرحلة الحالية من إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجعل هيكل الحوكمة في كل منهما أكثر تمثيلا واستجابة وخضوعا للمساءلة. فرغم إحراز تقدم في التصديق عام ٢٠١٠ على إصلاحات صندوق النقد الدولي الخاصة بالحصص والحوكمة، فإن العملية لم تكتمل بعد. وينبغي التوصل بسرعة إلى حل لمسألة استعراض الصيغة الجديدة للحصص من أجل تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها.

٥٢ - وينبغي أن يكفل التعاون الدولي في مجال السياسات إتاحة الموارد الكافية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تملك فسحة مالية محدودة وتواجه احتياجات تمويلية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وقد انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث قيمتها الحقيقية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وإذ لم يبق سوى ١ ٠٠٠ يوم من الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للجهات المانحة الدولية أن تضاعف جهودها من أجل الوفاء بالالتزامات الحالية. فهذه الموارد تمس حاجة البلدان النامية إليها بغية الإسراع بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وإرساء أساس متين للتنمية المستدامة في الأمد البعيد بعد عام ٢٠١٥.